

لم يعتد لم يحسب وهو على صيغة المبني للمفعول سندا الى الجار والمجرور منقولا بتعظيم
تحتايتين ومحوzan فعال على صيغة المبني للمفعول بنقطتين نرفايتين على اسناد الفعل
للجملة **قوله** واذا وظيفت المعتدة بالشيء فاعلم ان فعلها علة اخرى وتداخلت
العدتان ويكون ما تراه المرأة محسبة منها جميعا واذا انقضت العدة **الاولى** ولم يتكلم
الثانيه فاعلم ان تمام العدة الثانيه وهذا لفظ التدوير في محضه اعلم ان العدة
يتداخلان عددا سواء كانتا من جنس واحد بان كان الكل حيا او من جنسين بان كان
احد ماعدا الوفاة وصورة للسئلة ان المطلقة تزوجت في عدتها برجل فظنها الرجل
ثم فرق بينهما رفق العساذ فوجب عليها علة اخرى او لم يمت المتوفاعنها زوجها وعلا
بشبهتها يكون ما تراه من محض علة الوفاة محسوبا على من علة الوفاة ويجوز ان يقال
صورتها المنكحة وطبقت بشبهتها ثم طلقتها زوجها في علة الوفاة او ماتت عنها فوجب عليها
العدتان فتتداخلان فاللام حيد الدين الصيربي رحمه الله هذا اذا كان الزوج غير
الزوج اما اذا ولى الزوج عدته بشبهه تداخلت العدتان بالجماع وقال سمر البنية
السرخسي في شرح الكافي وان كانت العدتان من واحد وان ولى معتدته بعد البيوتة
بشبهه فلا شك عندنا انهما تنقضيان معة واحدة وهو احد قول السافعي وفي القول
الاخر لا يجب العدة بالسبب للماني اصلا **وجب** قوله انهما حقان المستحقيين فلا
يجوز تلخهما كالمهرين وان العدة عبادة كقوله عن الزواج والخروج للدينه **قوله**
في معة معلومة فلم يكن ان يتداخل العدتان كما يتداخل الصومان في يوم واحد ولما
ان المقصود بعرف بلق الرحم في حق ذوات الاقراء وحصل ذلك المقصود بمعة واحدة فلا
حاجة الى معة اخرى ولان الله تعالى سمي العدة اجلا بعزله تعالى واوقات الاجال اهلين
ان يقعن حملن ويجوز ان ينقض اجال ذبول لثنيه باجل واحد فكذلك هذا لان مقصد
كل واحد من الغرامه كما حصل باجل واحد يحصل مقصود واحد من صاحبي العدة بثلاثة اقراء

وهو عرف براه الرحم لصيانته الماء المحترم عن اشتباه النسب ومعنى العباده في المعة
تابع لان كرها حرمة الزواج والخروج قال تعالى ولا تعزوا عداكم الكناح حتى يبلغ
الكتاب اجله وقال تعالى ولا يخرجن **وجوب** النهي التحريم والحرمات تتجمع لصيلا لحم
للحم لحم لا حراميه وحرمة الحرم وكالحرم للصائم فانها حرام له وصومه ولو كونه محرما
او ميمينه اذا حلفت ان لا يشربها والدليل على معنى العباده فيها تابع انقضاء العدة بدون
العلم وبدون ترك الكف عن الخروج والازواج حتى اذا خرجت وتزوجت بروج
اخر لا يبطل العدة **فلو كان** معنى العباده فيها كذا متصوفا لم تنقض بدون الكف من العباده
لا يمتنع بل ان كان قلت بلاشك ان المقصود بعرف براه الرحم **فلو كان** كذلك لم يجب
العدة على الصبية والايمة والمتوفاعنها زوجها لانه لا شغل في الصبية والايمة وفي
المتوفاعنها زوجها لا يحتاج الزوج الى ذلك قلت الصبية التي تحتل الوفاة تحتل
العلق وكذلك الايمة فدار الحكم على دليل الشغل وهو الوفاة لان العدة يكفي في ايجابها توتم
الشغل وان كان بخلاف العادة والمتوفاعنها زوجها الحاجة فيها الى التعريف فائمة لصيانة
فانك الزوجين عن الاختلاط لان ما الاول محترم بنفسه وكذا ما الثاني فان قلت لو كان
التداخل معتبرا للتداخل اقراء علة واحدة قلت **لاشك** الملازمة لان التعريف بحضه
واحدة ليس كالعرف بثلاث حيث في حصول المقصود لان المقصود من الاول الاستبراء
ومن الثانية اظهار خطر النكاح ومن الثالثة المهار فضيلة الحريم وهذا المقصود لا يحصل
بالواحدة كالحال يتداخل في دين واحد والجلدات لا تتداخل في حد واحد ويتداخل
الحدان وكالصياقات الواجبة في ايام لا تنادى في واحد لان الاحساك الواحدة لا يبيد
سند الاحساك الكثير في حصول المقصود وهو نفس النفس بخلاف ما نحن فيه حيث
حصول المقصود بعرف براه الرحم عن العدتين معة واحدة ثم بيان التداخل في العدتين كما
ذكره الحكم بقوله واذا تزوجت المعتدة من الطلاق برجل اخر ودخل بها ففرق بينهما فاعلمها